

## قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٢٣٧ لسنة ٢٠٢٤

### رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى الصادر بالقانون

رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ ؛

وعلى قانون المالية العامة الموحد الصادر بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ ؛

وعلى قانون التخطيط العام للدولة الصادر بالقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٨ لسنة ٢٠٢٤ بتشكيل الوزارة ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٧١ لسنة ٢٠١٦ بإعادة تشكيل اللجنة

الوزارية الاقتصادية وتعديلاته ؛

### قرر :

#### ( المادة الأولى )

تشكل المجموعة الوزارية الاقتصادية برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية

كل من :

محافظ البنك المركزى المصرى .

وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولى .

وزير المالية (ويكون مقرراً للمجموعة الوزارية ومتحدثاً رسمياً باسمها) .

وزير التموين والتجارة الداخلية .

وزير الاستثمار والتجارة الخارجية .

وتجتمع المجموعة الوزارية أسبوعياً ، وكلما دعت الحاجة إلى ذلك ، ولها أن

تدعو من تراه لحضور اجتماعاتها ، كما لها أن تستعين بمن تراه من ذوى الخبرة .

## ( المادة الثانية )

تختص المجموعة الوزارية الاقتصادية بالآتى :

- ١- وضع الإطار العام للسياسة الاقتصادية والمالية للبلاد وتوجيهاتها على مختلف محاورها بما يسهم فى حفز معدلات النمو والتشغيل مع تحقيق الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادى فى الأجل الزمنية المختلفة .
- ٢- بحث ودراسة كافة الموضوعات الاقتصادية والمالية التى تحال إليها وإبداء الرأى فيها وعمل التوصيات اللازمة بخصوصها والتشريعات ذات الصلة إن اقتضى الأمر .
- ٣- مراجعة مؤشرات الاقتصاد المصرى بصورة ربع سنوية ، ووضع التوصيات والمقترحات اللازمة لضمان تحسين هذه المؤشرات وضمان تنفيذها .
- ٤- للمجموعة - وفى ضوء تقدير الموقف وبعد موافقة رئيس مجلس الوزراء - اتخاذ ما يلزم من قرارات بما فيها تحديد إجراءات الإصلاح الهيكلى ذات الأولوية واقتراح السياسات اللازمة بمواجهة التحديات التى تواجه الاقتصاد المصرى وسلامته وبمراعاة الظروف الطارئة .
- ٥- التنسيق مع باقى المجموعات واللجان الوزارية لضمان اتساق السياسات الاقتصادية والاجتماعية والقطاعية وتوجيهاتها .
- ٦- التواصل مع الدوائر السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحلية المختلفة لتوضيح الرؤية بشأن الاقتصاد المصرى وتوجيهات السياسة الاقتصادية وحفز الرأى العام ومؤسسات الدولة على إنجازها .
- ٧- التواصل مع المجتمع الدولى بما فى ذلك التفاوض على مستوى السياسات مع مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية .
- ٨- الترويج للاقتصاد المصرى فى مختلف المحافل المحلية والدولية .
- ٩- القيام بأية مهام أخرى يتطلبها تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة .

( المادة الثالثة )

يلغى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٧١ لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته المشار إليه ، كما يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القرار .

( المادة الرابعة )

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٨ المحرم سنة ١٤٤٦ هـ

( الموافق ١٤ يولية سنة ٢٠٢٤ م ) .

رئيس مجلس الوزراء

**دكتور/ مصطفى كمال مدبولى**

---

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

**محاسب/ أشرف إمام عبد السلام**

رقم الإيداع بدار الكتب ٦٥ لسنة ٢٠٢٤

٢٠٢٤/٢٥٠٤٣ - ٢٠٢٤/٧/١٤ - ٥٥٩